

1- مقدمة

أ. تم وضع هذه الشروط والأحكام وفقاً للمادة رقم 21 من القانون الاتحادي رقم 1 لسنة 1991 بشأن مؤسسة الإمارات للاتصالات.
ب. تحكم هذه الشروط والأحكام تجديد تسجيل بطاقة SIM لعملاء الاتصالات والمقدمة من الاتصالات إلى الجهة التي تتعاقد مع ("العميل").

ج. تعتبر هذه الشروط والأحكام جزءاً لا يتجزأ من الشروط والأحكام (الخاصة بخدمة محددة) الموقعة بين الاتصالات والعميل.

د. تعتبر هذه المقدمة جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط والأحكام.

2- الوثائق واثبات الهوية الشخصية

أ. يتعهد العميل بتقديم نسخاً أصلية وسارية المفعول عن هويته الشخصية أو جواز سفره وغيرها من الوثائق و/ أو المعلومات التي تطلبها الاتصالات عند تجديدها بطاقة SIM من قبل الاتصالات.

ب. يقر العميل بأن الاتصالات ستقوم بتجديد وتحديث بيانات بطاقة SIM في استمارة الطلب ذات الصلة بشروط وأحكام المنتج و/ أو الخدمة إضافة إلى إثبات هويته الشخصية ويقر العميل باستيفاء جميع متطلبات إثبات الهوية الشخصية ليصار إلى إعادة تسجيل بطاقة SIM باسمه.

3- التنصل من المسؤولية والتعويض

أ. عند تحديث وإكمال وتوقيع تجديد تسجيل بطاقة SIM، يمتنع العميل عما يلي:

1. تقديم أقوال أو معلومات أو إرسال وثائق مضللة أو غير صحيحة أو غير كاملة أو كاذبة؛ أو
2. إخفاء أية حقائق أو بيانات ذات صلة؛ أو
3. تقديم أي أقوال أو معلومات أو إرسال أية وثائق بغرض استمالة الاتصالات بقصد أو بدون قصد.

ب. يقر العميل ويوافق على أنه مسؤول بمفرده عن أي احتيال أو تعد أو إخلال أو فقدان أو انتهاك للالتزامات القانونية والتنظيمية أو عن أي مخالفة للعقد هذا أو المصاريف القضائية أو عن أية مسؤولية أخرى (بما في ذلك المسؤولية التبعية أو غير المباشرة) التي تنشأ عن أو تتعلق بتجديد تسجيل بطاقة SIM ويتعهد العميل أيضاً بتعويض الاتصالات وإخلاء مسؤوليتها فيما يتعلق بما ذكر آنفاً باستثناء المسؤولية الناجمة عن الوفاة أو الأضرار الشخصية.

4- مسؤولية العميل

أ. يضمن العميل بأن جميع الوثائق والمعلومات التي قدمها صحيحة وسارية المفعول ودقيقة ويتحمل العميل وحده المسؤولية عن أية معلومات غير صحيحة أو باطلة يقدمها مخالفة للقوانين النافذة في دولة الإمارات العربية المتحدة وأحكام هذه المادة.

ب. يتعهد العميل بأن يستخدم وحده بطاقة SIM وسيكون مسؤولاً بمفرده عن أي استخدام لها من قبل أي شخص آخر. ويشمل ذلك المسؤولية المالية الناجمة عن استخدام بطاقة SIM لأغراض غير مشروعة أو في الاستخدامات غير اللائقة.

ج. يتعهد العميل بعدم نقل بطاقة SIM إلى أي جهة أخرى سواء بشكل مؤقت أو دائم من دون إذن خطي مسبق من الاتصالات.

5- إفشاء المعلومات

يقر العميل بأنه قد يطلب من الاتصالات الإفصاح عن بياناته الشخصية التزاماً بقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة أو استجابة لتعليمات صريحة من السلطات المختصة أو من السلطات الوطنية الأمنية في الإمارات أو بغرض التحقق من الهوية أو لأغراض مشروعة أخرى (مثل التحقق من الملاءة المالية ولأغراض أمنية ومنع الاحتيال).

6- نقل بطاقة SIM

مع عدم الإخلال بالالتزامات ومسؤوليات العميل الواردة في الفقرة السابقة، إذا تم استخدام بطاقة SIM المقدمة إلى العميل (يشار إليه فيما بعد بـ "العميل الأصلي") من قبل أي من أقربائه أو أصدقائه أو بواسطة شخص آخر (يشار إليه فيما بعد بـ "العميل الحالي")، يتعهد العميل الأصلي بإبلاغ الاتصالات في الوقت المناسب عن هذا التغيير في استخدام بطاقة SIM. وقد تجري الاتصالات وحسب تقديرها الخاص تغييرات على سجلاتها بما في ذلك بيانات التسجيل لتلائم معلومات المستخدم الحالي باعتباره المستخدم الفعلي لبطاقة SIM شريطة تقديمه الموافقة الخطية على استخدامها. وإذا التزم العميل الحالي بمتطلبات إثبات الهوية الشخصية لتسجيل بطاقة SIM ووقع جميع الوثائق ذات الصلة، فقد تعتبر الاتصالات بذلك المستخدم الحالي هو صاحب بطاقة SIM ومستخدمها وتحمله مسؤولية جميع استعمالاتها. وعلى المستخدم الأصلي والمستخدم الحالي مراجعة أحد مراكز العملاء التابعة للاتصالات لاستكمال التغييرات الضرورية وتقديم المعلومات والبيانات المطلوبة.

7- إيقاف بطاقة SIM وانهاؤها

يقر العميل بحق الاتصالات في تعليق أو إنهاء بطاقة SIM (والحساب/ الحسابات ذات الصلة) إذا تم تسجيلها أو إعادة تسجيلها بطريقة تخالف الشروط والأحكام المطبقة، أو إذا اضطرت الاتصالات إلى الاستمرار بهذا التعليق أو الإنهاء التزاماً بالمتطلبات التنظيمية أو القانون.

8- الشروط والأحكام الإضافية

تعتبر الأحكام الواردة في هذه الشروط مكملة للشروط والأحكام التي وقعها العميل بما يتصل بحساب الخدمة.

9- التعديلات

تحتفظ الاتصالات بحق تغيير أو تعديل أو إعادة صياغة هذه الشروط والأحكام أو أية وثيقة تتعلق بتجديد الاتصالات تسجيل بطاقة SIM أو أي من خدماتها أو منتجاتها من وقت لآخر وكما تراه مناسباً، وتعتبر مثل هذه التغييرات أو التعديلات أو إعادة النسخ ملزمة للعميل على الفور اعتباراً من تاريخ نشرها على موقع الاتصالات الإلكتروني.

10- القانون النافذ والاختصاص القضائي

تخضع هذه الشروط والأحكام لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة ويكون لمحاكمها الاختصاص الحصري في الفصل في أي نزاعات تنشأ بين طرفي العقد.

تطبق هذه الشروط والأحكام الخاصة بتجديد تسجيل بطاقة SIM من دون الإخلال بأي من الشروط والأحكام الأخرى المطبقة على خدمة/ خدمات الهاتف المتحرك المقدمة من الاتصالات إلى العميل.

أقر بموجبه بأنني قد اطلعت وفهمت ووافقت على الامتثال بالشروط والأحكام المذكورة آنفاً.